المجلة العربية للمحاسبة
المجلد العشرون، العدد الثاني
ديسمبر 2017
ص ص 103 - 141

أثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية

تركي راجي الحمود
aboeyas@yahoo.com
جامعة اليرموك - الأردن

صلاح الدين عبدالله الشرمان
salah.alshorman@yu.edu.jo
جامعة اليرموك - الأردن

سمية عايش قادري
sumaia.qaderi.2020@gmail.com
جامعة الحديدة - اليمن

المجلة العربية للمحاسبة
المجلد العشرون، العدد الثاني
ديسمبر 2017
ص ص 103 - 141

أثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية

تركي راجي الحمود

صلاح الدين عبدالله الشرمان

جامعة اليرموك - الأردن

سمية عايش قادري

جامعة الحديدة - اليمن

ملخص

تبحث هذه الدراسة أثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتم تطبيق الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2014م). واعتمدت الدراسة نموذج الإنحدار الخطي المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data).

وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: استقلالية أعضاء لجان التدقيق، وإجتماعات لجان التدقيق، وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، ووجود أثر سلبي ذي دلالة إحصائية لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، في حين تبين عدم وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من: حجم لجان التدقيق، الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الكلمات المفتاحية: تركز الملكية، لجان التدقيق، الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، الشركات المساهمة العامة الأردنية.

The Arab Journal of Accounting
Volume 20**, Number** 2
December 2017
Pp 103 **-** 141

The Impact of Ownership Concentration and Audit Committees Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure in Jordanian Public Corporations: An Empirical Study

Turki R. Alhmood
Salah Aldain Alshorman
Yarmouk University - Jordan

Sumaia A. Qaderi
Alhudaida University - Yemen

Abstract

This study investigates the impact of ownership concentration and audit committees (AC) characteristics on the level of corporate social responsibility (CSR) disclosure, using a sample of Jordanian public corporations listed on Amman Stock Exchange during the period 2014-2016.

Using multiple linear regression analysis, the study finds that AC independence, AC meetings, and AC ownership have a statistically significant positive influence on the level of CSR disclosure. A negative impact of ownership concentration on the level of CSR disclosure is also documented. However, there is no evidence that AC characteristics such as AC size and AC financial expertise affect the level of CSR disclosure.

Keywords: Ownership Concentration, Audit Committee, CSR Disclosure, Jordanian Public Corporations.

مقدمة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية. وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان أهمية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات والعوامل المؤثرة فيه. إذ تعتبر لجان التدقيق أقرب لجان مجالس الإدارة إلى عملية إعداد التقارير المالية، السبب الذو يجعل زيادة جودة لجان التدقيق يرتبط مباشرة بإتجاه الشركة لتوفير معلومات ذات مصداقية عالية وقدر أكبر من الإفصاح لمستخدمي التقارير المالية تلبية لإحتياجات أصحاب المصالح أو تخفيضاً لمشكلة عدم تماثل المعلومات (Information Asymmetry) أو أضفاء الشرعية على أنشطتها، مما قد يساعد في تعزيز قيمة الشركة في الأجل الطويل (Li et al.,2012).

وقد واجهت التقارير المالية في الفترة الأخيرة، العديد من الانتقادات أهمها عدم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الواردة في تلك التقارير وذلك بعد إنهيار مجموعة من الشركات الإقتصادية (مثل إستحواذ شركة Hyundai للسيارات على شركة Kia Motors واستحواذ شركة General Motors للسيارات على شركة Daewoo Motors للسيارات) التي تعرضت لها دول شرق آسيا من يونيو عام 1997م حتى يونيو عام 1998م مما أدى إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية سواءً كانت معلومات مالية أم معلومات غير مالية، وكذلك أدى إلى وجود طلباً متزايداً على المعلومات الأخرى الإضافية من جانب أصحاب المصالح خاصة المحللين الماليين والمستثمرين، نظراً لأن التقارير المالية لم تعد كافية لسد إحتياجاتهم من معلومات، ولتجاهلها العديد من بنود المعلومات غير المالية، فلم يعُد الوضع الإقتصادي والمالي وحده كافياً لهم لتقييم الأداء الحقيقي للشركة، حيث قد تمكنهم المعلومات غير المالية من التعرف على الأداء المستقبلى للشركة (Mitton,2002). فحسب دراسة Dhaliwal et al. (2012) وجدت أن هناك إرتفاعًا في عدد الشركات التجارية التي تصدر تقرير مسئولية اجتماعية مستقل من (100) شركة في (31) دولة في بداية التسعينات لتصل إلى ما يقرب من (1000) شركة خلال عام 2007م، فمنذ عام 1990م بدأت أعداد متزايدة من الشركات حول العالم في الإفصاح عن المعلومات غير المالية ذات العلاقة بالموضوعات والقضايا الاجتماعية مثل: حماية البيئة، حماية حقوق الإنسان، وتحسين رفاهية العاملين المجتمعية، في حين أشارت دراسة Thornton (2008) إلى أن الإفصاح الاجتماعي للشركات لم يُعد قاصراً على الشركات الكبرى، بل إتسع ليضم جميع شركات الأعمال بإختلاف أنشطتها وأحجامها.

ولقد أصبح موضوع الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات من المواضيع الهامة والجدلية المثارة في الوقت الراهن في الأوساط الأكاديمية، حول ما إذا كانت أنشطة المسئولية الاجتماعية التي تطبقها الشركات تقوم بإستخدام غير مسئول لموارد الشركة، أم أنها تؤدي

إلى تحسين كفاءة وفاعلية أعمال الشركة، مما ينعكس إيجاباً على الأداء المالي للشركة، خاصةً بعد انهيار مجموعة من الشركات الإقتصادية التي تعرضت لها دول شرق آسيا في عام 1997م مما أدى إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية سواءً كانت معلومات مالية أو معلومات غير مالية، وكذلك أدى إلى وجود طلبً متزايد على المعلومات الأخرى الإضافية من جانب أصحاب المصالح خاصة المحللين الماليين والمستثمرين (Mitton,2002).

ولقد أكدت دراسة (Chetty et al., 2015) أن المسئولية الاجتماعية هي مفهوم يسعى للأخذ في الإعتبار كل أصحاب المصالح والأمور الأخلاقية في إستراتيجية إتخاذ القرار في الشركات، فهي أفعال إختيارية تتجاوز مصالح الشركة والمتطلبات القانونية لتعزيز الصالح العام. وفي نفس السياق، وجدت بعض الدراسات أن المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يعتبر شكلاً من أشكال الإفصاح السردي الإختياري، وأيضاً أحد متطلبات التقارير المتكاملة (Integrated Reports) كونه يعتبر أداة هامة للإتصال مع أصحاب المصالح وجذب الاستثمار بالإضافة إلى دعم التنمية الإقتصادية المستدامة (IIRC,2011)، ويهدف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى خلق حلقة تغذوة عكسية إيجابية من خلال زيادة الشفافية حول الأثر الاجتماعي والبيئي وهيكل حوكمة الشركات (Corporate Governance)، وكذلك تحسين نظام الرقابة الداخلية من خلال الإمتثال باللوائح والقوانين نتيجة الالتزام الأخلاقي للمديرين في أداء أعمالهم وهو ما يترتب عليه إرتفاع مستوى جودة التقارير المالية (Pyo & Lee,2013).

ويختلف الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات من دولة إلى أخرى، فوفقاً لاستبيان أجرته شركة (KPMG,2017) عن تقرير المسئولية الاجتماعية للشركات، وجدت أن المعدل العالمي لتقارير المسئولية الاجتماعية بلغ 75% من أصل (4900) شركة تم إجراء الإستبيان عليها في (49) دولة، كما وجدت أن 93% من أصل (250) شركة عالمية كُبرى مدرجة في تصنيف (The Fortune Global 500) لعام 2017م قد قامت بالإفصاح عن أنشطتها للمسئولية الاجتماعية، وحصلت عشر دول على أعلى معدلات الإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية في تقاريرها السنوية وهي الشركات الهندية هي الأكثر إفصاحاً بنسبة 98% تليها الشركات الماليزية والبريطانية وجنوب أفريقيا بنسبة (93% - 92% - 91%) على التوالي ثم الشركات التايوانية والدنماركية بنسبة (88%- 86%) والشركات الفرنسية والأمريكية والنرويجية والسويدية بنسبة (80%-81%-81%-83%) على التوالي.

ومن جانب آخر، تُعد لجانِ التدقيق (Audit Committees) إحدى اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة، وتعتبر أداة رقابية تُحد من التصرفات غير القانونية للإدارات العليا وتتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين شريطة تمتع أحدهم بخبرة مالية أو محاسبية وتنفذ عملها وفقاً لدليل

مكتوب يوضح مسئولياتها، وتتولى اللجان الإشراف على إعداد التقارير المالية، وتُعين مدقق الحسابات الخارجي ومتابعة عمله، وتسهم في بناء نظام رقابة داخلية سليم (Braiotta,2004)، وقد أكدت دراسة ((Ahmed Haji & Anifowose,2016 زيادة الاهتمام بدور لجان التدقيق عالمياً كونها تعتبر حلقة الوصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة، وأن دورها وطبيعة أداؤها ذات الجوانب المختلفة يتطلب من الشركات المبادرة بتكوينها، من أجل ضمان مصداقية ودقة التقارير المالية، كالتقرير عن إجراءات وفعالية الرقابة الداخلية. وتوجد أربعة محددات أساسية لجودة وفعالية خصائص لجان التدقيق، تتمثل في التالي: أولاً: الموارد وتشمل وجود العدد الكافي من الأعضاء للتواصل مع الإدارة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي، ثانياً: التركيبة أو البُنيّة وتشمل الخبرة، الاستقلالية، النزاهة، والموضوعية لأعضاء لجان التدقيق، ثالثاً: الجدية والنشاط وتشمل الحوافز والمكافأت التي يحصل عليها أعضاء لجان التدقيق، الدوافع، والمواظبة، رابعاً: السلطات وتشمل مسئوليات وواجبات أعضاء لجان التدقيق وتأثير توجيهات مجلس الإدارة، وقواعد التسجيل في سوق الأوراق المالية وكذلك اللوائح والقوانين المتعلقة باللجان (DeZoort,2002). وأكدت دراسة أجرتها شركة (Deloitte,2015) من أجل تحليل تقارير لجان التدقيق لأكبر (50) شركة مدرجة في بورصة جوهانسبرغ للأوراق المالية في جنوب أفريقيا مصنفة حسب القيمة السوقية، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن خصائص لجان التدقيق الأكثر ظهوراً في هذه التقارير هي حجم لجان التدقيق ويبلغ متوسطها (4) أعضاء، وأن خبرات ومهارات اللجان ظهرت بنسبة (54%) من إجمالي التقارير، وكانت أطول مدة عضوية للعضو هي (12) سنة وأقصرها(3) سنوات، وبالنسبة إلى تنوع الجنس إتضح أن (68%) من اللجان تضم إمرأة واحدة على الأقل في اللجنة، وبلغ متوسط عمر أقدم عضو في اللجان (67) عاماً بينما كان متوسط عمر أصغر عضو يبلغ (49) عاماً.

ومع ظهور نظرية الوكالة؛ أدى فصل الملكية عن الإدارة إلى استعانة ملاك الشركة وحملة الأسهم بمجموعة من المديرين المحترفين لإدارة الشركة ومع إتجاه هؤلاء المديرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب حملة الأسهم بدأت التقارير المالية تفقد جودتها، وزيادة مشاكل الوكالة، مما جعل أدبيات الفكر المحاسبي تؤكد أن هيكل الملكية يعتبر المحدد الرئيسي لتكلفة الوكالة (عفيفي، ٢٠١١). إذ أن من أهم خصائص هيكل الملكية هو مدى تركز الملكية في عدد محدود من كبار الملاك والذو يجعل حقوق الرقابة تتركز في هؤلاء المستثمرين الرئيسيين. وعادة ما يبحث هؤلاء المستثمرون عن مصالحهم سواءً بطرق مشروعة أو بطرق تحايلية والذو قد يتجاوز مصالح حقوق مساهمي الأقلية (La Porta et al.,2000) مما يخل بالتوازن الداخلي ويزيد من إحتمال إحتفاظ كبار المساهمين أصحاب الرقابة بمعلومات داخلية مما يؤثر على مستوى الإفصاح، ونظراً إلى غياب الدوافع وحدود التكلفة فإن مساهمي الأقلية ليس لديهم قدرة على إرغام الشركة على زيادة الإفصاح ((Liu & Zhang,2017.

ومع زيادة الدراسات التي تناولت الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من خلال إستكشاف الدور الذو يمكن أن تلعبه في التخفيف من عدم تماثل المعلومات، وأغفلت جانب الإفصاحات الكمية عن أداء المسئولية الاجتماعية واكتفت بالإفصاحات الوصفية كفقرات إضافية ضمن التقارير السنوية الإلزامية وليس في تقارير منفصلة خاصة بالأداء الاجتماعي وفقاً لما تتطلبه الهيئات والمنظمات الدولية، من أجل توصيل المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية إلى المستفيدين. بينما اتصرت بعض الدراسات السابقة على دراسة أثر آليات حوكمة الشركات (كخصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية) على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات منها دراسة كل من (Macarulla & Talalweh,2012; Madi et al.,2014; Samaha et al.,2015; Muttakin et al.,2015; Ibrahim & Hanefah,2016; Majumder et al.,2017; Garas & ElMassah,2018). وكانت نتائج هذه الدراسات متفاوتة نتيجة لإختلاف البيئة ما بين وجود تأثير إيجابي وسلبي وفي بعض الأحيان عدم وجود أي تأثير، وافتقدت تلك الدراسات إلى دور لجان التدقيق كجهة رقابية وإشرافية على المدراء التنفيذوين وكمقيم لمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. ومن هذا المنطلق، تناولت الدراسة السؤالين التاليين: ما هو أثر تركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟ وما هو أثر خصائص لجان التدقيق (حجم لجان التدقيق، وإستقلالية لجان التدقيق، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق، واجتماعات لجان التدقيق، وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية؟ وهي متغيرات لم تتطرق لها الدارسات السابقة في الأردن.

وللاجابة عن الأسئلة السابقة تم تطبيق الدراسة على عينة تتألف من (49) شركة صناعية و(46) شركة خدمية من أصل (200) شركة، وهي تشكل ما نسبته (47.5%) من مجموع الشركات المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة (2016-2014م). وقد تم قياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية بالإعتماد على مؤشر مكون من(42) بند، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال فترة الدراسة مازال منخفضاً.

وتُعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي بحثت العلاقة بين تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية. حيث تضيف هذه الدراسة إلى الأدب المحاسبي من خلال توسيع نطاق الدراسات الحالية حول أثر تركز المليكة وخصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات بتوفير أدلة حول أثر ذلك الإفصاح بشكل متكامل. كما أن الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في مجال الحوكمة والإفصاح الاختياري من خلال إختبار أثر تركز المليكة وخصائص لجان التدقيق

على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. بالإضافة إلى ذلك، فقد اعتمدت الدراسات السابقة أعتمدت على بيانات دول متقدمة على سبيل المثال دراسة Appuhami & Tashakor,2017)) والتي أجريت في استراليا، وأما الدراسة الحالية فتهتم ببيانات بيئة الأعمال الأردنية كأحد إقتصاديات الدول الناشئة مما يجعل نتائج الدراسة تمثل أهمية كبيرة لواضعي السياسات فيما يتعلق بالإفصاح. كما أن الدراسة الحالية تناولت خصائص لجان التدقيق من حيث: حجم لجان التدقيق وإستقلالية لجان التدقيق والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق واجتماعات لجان التدقيق وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة. علماً بأن الدراسات السابقة التي أجريت في هذا المجال على المستوى الإقليمي أكتفت بدراسة إستقلالية لجان التدقيق منها على سبيل المثال دراسة Garas & ElMassah,2018)) والتي أجريت على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتم استكمال الدراسة على النحو التالي: يعرض القسم الثاني: الدراسات السابقة وتطوير فرضيات الدراسة، ويتناول القسم الثالث: منهجية الدراسة، ويحلل القسم الرابع نتائج الدراسة التطبيقية، ويتناول القسم الخامس تحليل ومناقشة نتائج الدراسة وتختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات ومحددات الدراسة ودراسات مستقبلية مقترحة.

الدراسات السابقة وتطوير فرضيات الدراسة:

1.2: الدراسات السابقة:

تناولت أدبيات الفكر المحاسبي العديد من النظريات التي حاولت تفسير دوافع إهتمام الشركات بالإفصاح المحاسبي عن ممارسات المسئولية الاجتماعية، وفي هذا السياق فإن كلاً من نظرية الشرعية ونظرية الوكالة يمكن أن تساعد في فهم الإطار المتكامل لنتائج أثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. فنظرية الشرعية (Legitimacy Theory) التي تستند إلى أن الشركة تُحسن سمعتها وتكتسب شرعيتها من التوسع في الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وتحسين جودتها بما يجذب إنتباه المجتمع لمدى مسئوليتها عن القضايا البيئية والاجتماعية (Rezaee,2016). ونظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory) فتستند إلى أن الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية يساهم في إشباع إحتياجات أصحاب المصالح (كالمساهمون، والعملاء، والموردون، والعاملون، والمجتمع المحلي، والمنظمات غير الحكومية) من المعلومات وعدم الاقتصار على تحقيق القيمة للمساهمين؛ مما ينعكس على نجاح الشركة وبقائها وإستمرارها وضمان إضافة قيمة للشركة في الأجل الطويل (أبو شلوع،2013). أما نظرية الوكالة تعزز الإفصاح عن معلومات الشركة كوسيلة للسيطرة على تصرفات المديرين والدوافع الخاصة بالمديرين والملاك أي أن مستوى الإفصاح له دور كبير في تخفيض

مشاكل الوكالة وتكاليفها، حيث إن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات يعمل على زيادة الثقة لدى الأصيل (المساهمين) ويعطي إشارة للأصيل بأن الوكيل (الإدارة) يقوم برعاية مصالح الملاك على أفضل وجه (Gallego et al.,2008).

وهناك دراسات محدودة أُجريت على وجه التحديد عن أثر لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، فقد توصلت دراسة (Appuhami & Tashakor,2017) إلى وجود تأثير إيجابي هام لخصائص لجنة التدقيق مثل (نسبة الأعضاء المستقلين في اللجنة، وعدد مرات اجتماع لجنة التدقيق، حجم لجنة التدقيق) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. وفي المقابل، لا يوجد أي دليل على أن خصائص لجنة التدقيق مثل (وجود رئيس لجنة تدقيق مستقل، والخبرة المالية لأعضاء اللجنة، ووجود إناث في لجنة التدقيق) لها تأثير هام على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. وأظهرت دراسة (Madi et al (2014.، وجود علاقة إيجابية بين كل من (استقلالية لجنة التدقيق، وحجم لجنة التدقيق، وتعدد مجالس الإدارة من أعضاء لجنة التدقيق) والإفصاح الإختياري للشركات، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة هامة بين (عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق، والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق) والإفصاح الإختياري للشركات. وأشارت دراسة (عرفة ومليجي،2013) إلى وجود إرتباط إيجابي بين مستوى الإفصاح الاختياري وخصائص لجان التدقيق، وأن أكثر الخصائص إرتباطاً بالإفصاح الإختياري هو إستقلال أعضاء لجنة التدقيق، وكذلك عدد مرات اجتماع أعضاء لجنة التدقيق، بينما لا يوجد أي تأثير لحجم لجنة التدقيق والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري.

2.2: تطوير فرضيات الدراسة:

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير فرضيتن رئيسيتين على النحو التالي:

1.2.2: تركز الملكية:

تشير درجة تركز الملكية إلى نسبة ملكية كبار المستثمرين والتي تزيد عن ٥٪، وتعني الملكية المركزة أن تكون الملكية متركزة في أيدي عدد محدود من المساهمين وعادة ما تكون نسبة إمتلاكهم كبيرة نسبياً، ويحق لهذا النوع من الملاك الإشتراك في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، وبذلك يرتبط هيكل الملكية بتكوين وكفاءة نظام الحوكمة، وبتوزيع حقوق الرقابة في الشركة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، ويمكن تصنيف الملكية المركزة وفقاً لشخصية المستثمر المتركز به الملكية إلى ملكية مركزة في يد كبار المساهمين (مستثمر رئيسي)، ملكية مركزة في يد الإدارة، وفي يد مؤسسات مالية، وفي يد مستثمر أجنبي، وملكية مركزة في يد الدولة(عفيفي،2011). ولقد توصلت بعض الدراسات السابقة إلى نتائج

مختلطة، فقد توصلت دراسة (Sufian & Zhan,2013; Das et al.,2015; Garas & ElMassah,2018) إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية ومستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، بينما وجدت دراسة (Reverte,2009; Majumder et al 2017)، إرتباط سلبي ومهم إحصائياً بين تركز الملكية والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

وقد هدفت دراسة (Esa & Zahari, 2016) إلى اختبار تأثير هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، فمن خلال إستخدام أسلوب تحليل المحتوى للتقارير المالية لعينة مكونة من (100) شركة كبرى مدرجة في بورصة ماليزيا للأوراق المالية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى (1% .5%) بين كل من (الإفصاح عن تعويضات مجلس الإدارة، وإستقلالية المدراء غير التنفيذوين، وتركز الملكية) والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. بينما دراسة (إبراهيم وزايد،2017) أختبرت أثر هيكل الملكية (الملكية الإدارية، وتركز ملكية الإفراد، وملكية المؤسسات، وتشتت الملكية) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، بالتطبيق على عينة مكونة من (8) شركات من الشركات المدرجة في المؤشر المصري للمسئولية الاجتماعية خلال الفترة(2009-2013م)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات. وعليه تم صياغة الفرضية التالية:

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

2.2.2: **خصائص لجان التدقيق:**

إن لجان مجلس الإدارة تلعب دوراً هاماً في هيكل حوكمة الشركات ومن بين تلك اللجان: لجنة التدقيق فهي تلعب دور محوري كأحد آليات نشاط الرقابة (Blue Ribbon Report,1999). بالإضافة إلى أن لجان التدقيق تعتبر أقرب لجان مجلس الإدارة لعملية إعداد التقارير المالية، السبب الذو يجعل زيادة جودة لجان التدقيق يرتبط بإتجاه الشركة لتوفير قدر أكبر من الإفصاح لمستخدمي التقارير المالية. وحددت الدراسات السابقة العديد من الخصائص المختلفة للجان التدقيق كدراسة (Mangena & Pike,2005; Naimi et al.,2010; Li et al.,2012; Othman et al.,2014; Samaha et al.,2015; Setiany et al.,2017)، إذ يمكن لهذه الخصائص أن تؤثر على الأداء المالي للشركة، وقيمة الشركة، وعمليات التدقيق وأداء المسئوليات لآليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الإختياري وأيضاً مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

حجم لجان التدقيق (ACSIZE):

يعتبر توافر العدد الكافي من أعضاء لجنة التدقيق من متطلبات كفاءة الأداء للجنة وفقاً

لطبيعة واحتياجات الشركة، إذ تشير الدراسات إلى نتائج مختلفة لأثر حجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح المالي وغير المالي للشركات، فقد أوضحت دراسة كل من (Persons,2009; Madi et al.,2014) وجود أثر إيجابي لحجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري للشركة، وفي نفس السياق وجدت دراسة (Appuhami & Tashakor,2017) أثر إيجابي لحجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، وهو ما يتفق مع نظرية الوكالة التي تنص أنه كلما زاد حجم لجان التدقيق سيزيد الإشراف على إعداد التقارير المالية وهو الذو من شأنه أن يحسن من جودة التقارير المالية من خلال تخفيض إحتمالات التلاعب فيها وأن يحسن من مستوى الإفصاح في التقارير المالية فيها، في حين لم تجد دراسة (Mangena & Pike, 2005) أي علاقة بين حجم لجان التدقيق ومستوى الإفصاح المالي للشركة في التقارير المرحلية، وكذلك لم تجد دراسة (Othman et al.,2014) أي تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين حجم لجان التدقيق وأخلاقيات الإفصاح الإختياري للشركات. وعليه تم صياغة الفرضية التالية:

H2.1: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

إستقلالية لجان التدقيق (ACIND):

أشارت دراسة (Ali Shah et al.,2009) أن الشركات التي يوجد فيها أعضاء لجان تدقيق مستقلين، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل مما يؤدي إلى تحسين التقارير المالية. في حين وجدت دراسة (Chan & Li,2008) علاقة إيجابية بين إستقلالية أعضاء لجان التدقيق وقيمة الشركة. وفيما يتعلق بمدى تأثير إستقلالية أعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الإختياري للشركات فقد تباين بين التأثير الإيجابي وعدم وجود تأثير في بعض الأحيان، حيث أشارت دراسة كل من (Madi et al.,2014; Samaha et al., 2015) إلى وجود إرتباط إيجابي بين إستقلالية أعضاء لجان التدقيق والإفصاح الإختياري للشركات، في حين لم تجد دراسة (Othman et al.,2014) أي تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين إستقلالية أعضاء لجان التدقيق وأخلاقيات الإفصاح الإختياري للشركات. وحسب نظرية الوكالة فإن وجود اعضاء مستقلين يزيد من قدرة لجان التدقيق في الرقابة على أعمال الإدارة من أجل حماية مصالح المستثمرين وذلك من خلال تحسين جودة ومستوى الإفصاح في التقارير المالية، متضمنة الافصاح عن المسئولية الاجتماعية وبناءً على دراسة (Appuhami & Tashakor,2017)، حيث تتوقع هذه الدراسة وجود الأعضاء المستقلين في لجان التدقيق يؤثر إيجاباً على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وقد يرجع ذلك بسبب دوافع الأعضاء المستقلين من أجل توفير إشارة حول عدم تعارض مع كبار المساهمين والحفاظ على سمعتهم في السوق، وبذلك يمكن صياغة الفرضية على النحو التالي:

H2.2: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق (ACFEXP):

تعتبر لجان التدقيق مسئولة عن مهام عديدة مما يجعلها تتطلب درجة عالية من الخبرة المالية والمحاسبية في أعضائها (Naimi et al., 2010). فقد أشارت دراسة (Chan & Li, 2008) إلى وجود علاقة إيجابية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة وقيمة الشركة. وفي سياق آخر، تشير نتائج غالبية الدراسات السابقة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق ومستوى الإفصاح المالي كدراسة (Mangena & Pike,2005; Samaha et al.,2015). ولذلك رأت الدراسة الحالية أن لجان التدقيق بحاجة إلى أفراد مؤهلين وذو خبرة في مجال المحاسبة والمالية من أجل أداء دورها الرقابي بشكل فعال مما ينعكس إيجاباً على جودة التقارير المالية وبالتالي زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، وعليه تم صياغة الفرضية على النحو التالي:

H2.3: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

اجتماعات لجان التدقيق (ACMEET):

حسب دراسة (Ismail et al.,2008) ترى أن اجتماعات لجان التدقيق تعتبر أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم تجاه الشركة وذلك من أجل الحفاظ على وظيفة الرقابة. كما يؤدي إنخفاض عدد مرات اجتماع لجان التدقيق إلى عدم معالجة مشاكل عملية إعداد التقارير المالية في الوقت المناسب (Beasley et al., 2009). وقد بيّنت بعض الدراسات الحديثة كدراسة (Othman et al., 2014; Setiany et al., 2017) عدم وجود علاقة إرتباط معنوية بين عدد مرات اجتماع لجان التدقيق والإفصاح الإختياري للشركة. وكذلك أشارت دراسة (Allegrini & Greco,2013) إلى وجود تأثير دال إحصائياً لعدد مرات اجتماع لجان التدقيق على الإفصاح الإختياري للشركات. وبناءً على نظرية الوكالة، ترى الدراسة أن اجتماعات لجان التدقيق تكون قادرة على الإشراف والرقابة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وبالتالي توفير معلومات أفضل وأكثر عن المسئولية الاجتماعية للشركات، ويمكن صياغة الفرض كالتالي:

H2.4: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة (ACOWN):

توجد حجتان متعارضتان حول تأثير ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة، وتماشياً مع نظرية الوكالة، ترى الحجة الأولى أن زيادة ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة سيؤدي إلى أن تتماشى مصالحهم أكثر إنسجاماً مع مصالح المساهمين ومن ثم يكون لديهم حوافز أقوى لمراقبة الإدارة (Karamanou & Vafeas,2005). وأما الحجة الثانية فترى أن زيادة ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة يودي إلى ضعف قدرة إستقلال ورقابة أعضاء لجان التدقيق، ويجعلهم يتصرفون لصالحهم على حساب مصالح المساهمين الآخرين، مما يؤثر على دور وفعالية هذه اللجان (Mangena & Pike,2005). وقد أوضحت دراسة (Pucheta-Martínez & Fuentes, 2007) أن ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم داخل الشركة ترتبط إيجابياً بالغش والتلاعب في التقارير المالية وعدم الإلتزام بالمعايير المحاسبية، في حين وجدت دراسة (Li et al.,2012) تأثيرًا سلبيًا بين ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح الإختياري للشركات، وعليه تم صياغة الفرضية التالية:

H2.5: يوجد أثر سلبي ذو دلاله إحصائية لنسبة ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

منهجية الدراسة:

1.3 جمع البيانات:

تهدف الدراسة إلى إختبار أثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وتم الحصول على بيانات الدراسة من خلال التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة المتوفرة في الموقع الإلكتروني لبورصة عمان للأوراق المالية (WWW.ase.com.jo)، بالإضافة إلى المواقع الإلكترونية لهذه الشركات، كما تم الاعتماد على البيانات والنسب المالية اللازمة من خلال دليل الشركات المساهمة العامة الصادرة عن بورصة عمان للأوراق المالية للفترة من 2014 إلى 2016م، وأعتمدت الدراسة أيضاً على مصادر أخرى منها التواصل الشخصي عبر الهاتف مع المدراء الماليين للشركات وذلك من أجل الحصول على المعلومات المتعلقة بلجان التدقيق نتيجة لعدم توفرها في التقارير المالية. ويمكن تناول هذا الجزء على النحو التالي:

2.3: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية (ASE) والبالغ عددها (200) شركة كما هو موضح في موقع بورصة عمان خلال عام 2017م، أما عينة الدراسة فتضمنت جميع الشركات الصناعية والشركات الخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة من 2014 إلى 2016م والبالغ عددها(95) شركة وهي (49) شركة صناعية و(46) شركة خدمية، وتمثل (47.5%) من مجتمع الدراسة بعد استبعاد الشركات التي

لم تتوفر البيانات المطلوبة في تقاريرها المالية لفترة الدراسة. وقد اقتصرت فترة الدرسة على ثلاث سنوات (من 2014 إلى 2016م) نظرًا إلى ما احتاجت إليه من جهد كبير في جمع البيانات خصوصا المتعلقة منها بمستوى الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية (٤٢ بند لكل شركة ولكل سنة على حدة) وقد قام الباحثون بتقييم الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية من خلال البحث عن بنوده في التقارير المالية السنوية بشكل يدوي. وحديثا، كما تم إصدار قانون جديد للأوراق المالية رقم (18) لعام 2017م، و تم تحديث تعليمات حوكمة للشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لعام 2017م وأعتبرت هذه التعليمات إلزامية للشركات إبتداءً من 2017/05/22م. ففي المادة رقم (6) فقرة (ب) من هذه التعليمات نصت على أن: " تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذوين، لا يقل عددهم عن ثلاثة، وعلى أن يكون إثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين وأن يترأس اللجنة أحدهما، وعلى أن يكون غالبية الأعضاء من الأعضاء المستقلين". وبالتالي تم استثناء السنوات التي تلت عام 2016 لأن التعليمات خلال فترة الدراسة كانت في معظم قواعدها استرشادية وليست الزامية.

3.3: أداة وأسلوب الدراسة:

تنقسم أداة الدراسة إلى قسمين، أولاً: مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات (CSRDL): إذ يوجد إجماع بين الدراسات على وجود أربعة أنشطة اجتماعية تستطيع الشركات من خلالها ممارسة مسئولياتها الاجتماعية وهي الأنشطة المتعلقة بالبيئة، والأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع المحلي، والأنشطة المتعلقة بالمنتجات وبخدمات المستهلكين و الأنشطة المتعلقة بالموارد البشرية (الصيرفي،2015). وفي هذه الدراسة تم إستخدام مؤشر للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لتقييم مستوى حجم الإفصاح في التقارير المالية السنوية لشركات العينة، من خلال الإستعانة بالمؤشر المستخدم في دراسة (Abu Qa›dan,2017) للبحث عن بنود الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة المتوقع أن الإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية، ويعود السبب لإختيار هذا المؤشر لانه تم بنائه بلاعتماد على مبادرة التقرير العالمية (GRI) ومعيار (ISO 26000) والبيئه التنظيمية والقانوية لمتطلبات الافصاح في سوق عمان المالي (Abu Qa›dan, 2017) وللتمكن من المقارنة بين نتائج الدراسات التي تبنت نفس المؤشر[1]. ويشتمل مؤشر الإفصاح الذو تم تبنيه في هذه الدراسة على (42) بند من بنود المسئولية الاجتماعية موزعة هذه البنود على أربعة أبعاد هي (بُعد المعلومات البيئية: وتشتمل على 13 بند، بُعد معلومات الموارد البشرية: وتشتمل على ١٤ بند، بُعد معلومات التفاعل مع المجتمع المحلى: وتشتمل على ٩ بنود، وأخيراً بُعد معلومات المنتجات / الخدمات للعملاء: وتشتمل على 5 بنود) حيث أن الملحق رقم (1) يوضح مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات بشكل تفصيلي.

1. وتجدر الاشارة إلى أنه يوجد العديد من نماذج قواعد البيانات الدولية التي تقيس وترتب الشركات وفقاً لمدى إلتزامها بالمسئولية الإجتماعية والبيئية واهمها واشهرها مبادرة التقرير العالمية (GRI) والتي تتضمن ستة مؤشرات رئيسية وهي: الإقتصاد، والبيئة، والمسئولية الإجتماعية، وحقوق الإنسان، وحقوق المجتمع، والمسئولية عن المنتجات، و معيار (ISO 26000) سبعة محاور وهي: حوكمة الشركات، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة، وممارسات التشغيل العادلة، وقضايا المستهلك، ومشاركة وتنمية المجتمع و قاعدة بيانات التصنيفات الإجتماعية (KLD) وتضم القاعدة سبعة محاور رئيسية لترتيب الشركات وهي: المجتمع، وحوكمة الشركات، والتنوع، والعلاقات مع العاملين، والبيئة، وحقوق الإنسان والمنتجات.

ويتمثل أسلوب الدراسة في تحليل محتوى التقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة محل الدراسة، بإستخدام مؤشر الإفصاح المذكور أعلاه، بهدف تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسئولية الاجتماعية لكل شركة، ويرجع السبب في إستخدام هذا الأسلوب إلى يمتاز به من مصداقية عالية، لإعتماده على بيانات خضعت للتدقيق والفحص من قبل مدققي حسابات معتمدين، وهو أكثر إنسجاماً مع توجه الدراسة حيث أنها تُعنى بقياس كمية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

4.3: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

1.4.3: المتغير التابع:

يتمثل هذا المتغير في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية (CSRDL)، وتم قياسه بإعطاء رقم (1) لكل بند تفصح عنه الشركة ويعطي (0) لكل بند لا تفصح عنه الشركة، وبقسمة عدد البنود التي أفصحت عنها الشركة على ما ينبغي للشركة أن تفصح عنه والتي تمثل عدد البنود الكلية التي يتضمنها مؤشر الإفصاح وصولاً لنسبة الإفصاح الاجتماعي لكل شركة، وذلك قياساً على دراسة (Appuhami & Tashakor,2017).

2.4.3: المتغيرات المستقلة:

تتمثل هذه المتغيرات في تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق، وهي كالآتي:

تركز الملكية (OWN_CON): فتقاس بنسبة الأشخاص الذون يمتلكون نسبة 5٪ فأكثر من أسهم الشركة، قياساً على دراسة كل من (Haniffa & Hudaib,2006)؛ (إبراهيم وزايد،2017).

وأما خصائص لجان التدقيق تقاس بعناصر خصائص لجان التدقيق بشكل منفصل لكل خاصية، وتتمثل هذه الخصائص في العناصر الآتية:

حجم لجان التدقيق (ACSIZE): يقاس بعدد أعضاء لجان التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة، قياساً على دراسة كل من (Othman et al.,2014)؛ (Setiany et al.,2017).

إستقلالية لجان التدقيق (ACIND): يقاس بنسبة عدد أعضاء لجان التدقيق المستقلين في اللجان إلى إجمالي عدد أعضاء لجان التدقيق، قياساً على دراسة كل من (Madi et al.,2014)؛ (Setiany et al.,2017).

الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق (ACFEXP): يقاس بنسبة عدد الأعضاء الذون يحملون مؤهل محاسبي أو مالي إلى إجمالي عدد أعضاء لجان التدقيق، قياساً على دراسة كل من ((Persons,2009؛ (Appuhami & Tashakor,2017).

اجتماعات لجان التدقيق (ACMEET): يقاس بمتغير وهمي حيث يعطى الرقم (1) في حالة

أفصحت الشركة عن عدد اجتماعات لجان التدقيق خلال السنة والرقم (0) لخلاف ذلك، قياساً على دراسة (Abbott et al., 2003).

ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة (ACOWN): تقاس بمجموع الأسهم العادية المتداولة التي يمتلكها أعضاء لجان التدقيق إلى عدد الأسهم المتداولة للشركة، قياساً على دراسة كل من (Karamanou & Vafeas, 2005; Appuhami & Tashakor, 2017).

3.4.3: المتغيرات الضابطة:

تشير المتغيرات الضابطة إلى المتغيرات ذات التأثير الشرطي على العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وبظهوره يتم تعديل العلاقة الأصلية المتوقعة بين المتغير التابع والمتغير المستقل (الدهراوي، 2006)، وتحتوي الدراسة على عدة متغيرات ضابطة لخصائص الشركة وهي:

- نوع القطاع (SECTYPE): يتم قياسه بمتغير وهمي وذلك بإعطاء الرقم (1) للقطاع الصناعي والرقم (0) للقطاع الخدمي، قياساً على دراسة (Appuhami & Tashakor, 2017).
- حجم شركة التدقيق (AFSIZE): يقاس بمتغير وهمي حيث يعطى الرقم (1) إذا كانت شركة التدقيق من شركات التدقيق الكبرى (Big4) والرقم (0) لغير ذلك، قياساً على دراسة (Lu & Abeysekera, 2014; Barakat et al., 2015).
- العائد على حقوق الملكية (ROE): ويقاس بقسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية، قياساً على دراسة كل من (Abu Farha & Al-Khalaileh,2016; Naseem et al.,2017).
- حجم الشركة (FSIZE_Log): يقاس من خلال لوغاريتم إجمالي الأصول، قياساً على دراسة كل من (Muttakin et al., 2015; Farooq et al.,2015).
- الرافعة المالية (FLEV) يقاس من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول، قياساً على دراسة كل من (Madi et al.,2014; Abu Farha & Al-Khalaileh,2016).

5.3: نموذج الدراسة:

بعد الاطلاع على دراسة (Appuhami & Tashakor,2017) تم تطوير نموذج الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Model) بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، لتحديد أهمية الدراسات التي تنبت نفس المؤشر[1]. ويشتمل مؤشر الإفصاح الذو تم تبنيه في هذه الدراسة على (24) بندًا من بنود المسئولية الاجتماعية موزعة هذه البنود على أربعة أبعاد هي (بُعد المعلومات البيئية: وتشتمل على 31 بند، بُعد معلومات الموارد البشرية: وتشتمل على 41 بند، بُعد معلومات التفاعل مع المجتمع المحلى: وتشتمل على 9 بنود، وأخيراً بُعد معلومات المنتجات / الخدمات للعملاء: وتشتمل على 5 بنود) حيث أن ملحق رقم

(1) يوضح مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات بشكل تفصيلي.

المستقلة (خصائص لجان التدقيق) على المتغير التابع (مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات)، وإختبار أثر المتغيرات الضابطة على المتغير التابع، وأيضاً لإيجاد الدلالات الإحصائية للفرضيات إن وجدت من خلال المعادله التالية:

Model: CSRDLit = β0 + β1 OWN_CONit + β2 ACSIZEit + β3 ACINDit + β4 ACFEXPit + β5 ACMEETit +β6 ACOWNit + β7 SECTYPEit +β8 AFSIZEit + β9 ROEit + + β10FSIZE_Log + β11 FLEVit + єit

حيث أن:

CSRDL: مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، β0: قيمة الحد الثابت، β_{1-} β_{10}: معاملات الإنحدار للمتغيرات المستقلة والضابطة، OWN_CON: تركز الملكية، ، ACSIZE: حجم لجان التدقيق، ACIND: استقلالية لجان التدقيق، ACFEXP: الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق، ACMEET: اجتماعات لجان التدقيق، ACOWN: ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة، FSIZE : حجم شركة التدقيق، ROE: نسبة العائد على حقوق الملكية، FSIZE_Log: لوغاريتم حجم الشركة، FLEV: نسبة الرافعة المالية، i : إسم الشركة، t: الفترة الزمنية من 2014-2016م، ϵ : خطأ التقدير العشوائي.

6.3: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

اعتمد الباحثون على برنامج (STATA) في تحليل البيانات وبإستخدام بعض الأساليب الإحصائية التي تشتمل على: الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة، والإحصاء الإستدلالي المتمثل في: إختبار التوزيع الطبيعي، وإختبار التداخل الخطي من خلال مصفوفة الإرتباط ومعامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor-VIF)، وإختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وأخيراً تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression Analysis). وسوف يبين الباحثون الهدف من هذه الأساليب عند التعرض لها في التحليل الإحصائي.

ويتمثل أسلوب الدراسة في تحليل محتوى التقارير السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة محل الدراسة، بإستخدام مؤشر الإفصاح المذكور أعلاه، بهدف تحديد مستوى الإفصاح عن عناصر المسئولية الاجتماعية لكل شركة، ويرجع السبب في إستخدام هذا الأسلوب لما يمتاز به من مصداقية عالية، لإعتماده على بيانات خضعت للتدقيق والفحص من قبل مدققي حسابات معتمدين، وهو أكثر إنسجاماً مع توجه الدراسة حيث أنها تُعنى بقياس كمية الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

يعرض الجدول رقم (1) نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة (المتغير التابع المتمثل في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، والمتغيرات المستقلة والضابطة المتمثلة في تركز الملكية وحجم لجان التدقيق واستقلالية لجان التدقيق والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة والعائد على حقوق الملكية ولوغاريتم حجم الشركة والرافعة المالية للشركة)، والمتغيرات الوهمية (المتمثلة في اجتماعات لجان التدقيق وحجم شركة التدقيق).

جدول رقم (1)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات المتصلة (Continuous Variables)	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات (%)	2.381	66.667	30.017	13.424
تركز الملكية (%)	0	99.9	61.884	23.543
حجم لجان التدقيق (عدد الأعضاء)	2	5	3.098	.4080
إستقلالية أعضاء لجان التدقيق (%)	0	100	78.670	29.193
الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق (%)	0	100	59.646	31.131
ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة (%)	0	43.014	3.452	8.087
العائد على حقوق الملكية (%)	-55.46	51.01	3.533	14.692
لوغاريتم حجم الشركة (دينار أردني)	5.596	9.255	7.451	0.649
الرافعة المالية (%)	.110	93.64	32.494	22.135
المتغيرات الوهمية (Dummy Variables)	التكرار للمتغيرات ذات القيمة ١		التكرار للمتغيرات ذات القيمة ٠	
اجتماعات لجان التدقيق	58(%20.35)		277(%79.65)	
حجم شركة التدقيق	122(%42.81)		163(%57.19)	

ملاحظة:
عدد المشاهدات (285 مشاهدة) تمثل 95 شركة خلال الفترة 2014-2016. انظر ملحق رقم (2) الذو يوضح كيفية قياس متغيرات الدراسة

وفيما يأتي تحليل لنتائج الجدول السابق:

وجود تباين في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، حيث أن أعلى مستوى تم الحصول عليه بلغ (66.667%) وأقل مستوى بلغ (2.381%) وأن المتوسط الحسابي لمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات بلغ (30.017%) وبإنحراف معياري (13.424%) وهي نسبة منخفضة نسبياً مقارنة بدول العالم المتقدم ولا تتوافق أيضاً مع نظرية الشرعية التي ترى بأن الشركة تكتسب شرعيتها من المجتمع وذلك من خلال تبني قضاياه والإستجابة لمطالبة. وبمقارنة مستوى الإفصاح مع الدراسات السابقة في البيئة الأردنية فإن ذلك المستوى يعتبر أقل من المستوى الذو ظهر في دراسة (Melhem,2014) والتي أوضحت أن مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية والخدمية الأردنية بلغ (46.956%). بينما دراسة (Abu Farha & Al-Khalaileh,2016) والتي أوضحت أن مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات الصناعية والخدمية الأردنية يبلغ حوالي (32%). أما بالمقارنة مع مستوى الإفصاح في دول عربية أخرى، فهو أيضاً أقل من نظيره في الشركات المصرية والذو ظهر عند (39.8%) في دراسة (سعد الدين،2013). بينما مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات الأردنية أكبر من نظيره في شركات دول مجلس التعاون الخليجي، والذو ظهر عند مستوى (19.18%) في دراسة (Garas & ElMassah,2018). وبالمقارنة أيضاً مع مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في دول أجنبية، وجد أن مستوى الإفصاح للشركات الاردنية اقل من نظيره في الشركات الأمريكية والهندية والذو ظهر عند مستوى (69.07%) و(47.43%) في دراسة كل من (Farooq et al.,2015)؛ (Kansal et al.,2014)، بينما ظهر أن مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات الأردنية أكبر من نظيره في شركات بنجلادش وأستراليا والذو بلغ (22.10%) و(17.33%) وفقاً لدراسة كل من (Rashid,2018)؛ (Appuhami & Tashakor,2017).

نتائج الدراسة التطبيقية:

1.4: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تراوحت نسبة تركز الملكية(OWN_CON) ويقاس بنسبة الأشخاص الذون يمتلكون نسبة ٥٪ فأكثر من أسهم الشركات محل الدراسة بين (0% 99.9%-) لأقل وأعلى قيمة حيث يوجد شركات لا يوجد بها أشخاص يمتلكون أسهم ملكية بنسبة ٥٪ فأكثر، بينما يوجد بعض الشركات يوجد بها تركز ملكية وهو كبار الملاك الذون يمتلكون ٥٪ فأكثر وصل مجموع ملكيتهم (99.9%)، وتتركز بيانات درجة تركز الملكية حول متوسط حسابي (61.884%) وإنحراف معياري (23.543%) خلال سنوات الدراسة، وهو ما يعني وجود درجة تشتت صغيرة للبيانات حول متوسطها الحسابي.

متغير حجم لجان التدقيق(ACSIZE) المقاس بعدد أعضاء لجان التدقيق، حيث يلاحظ من الجدول المذكور أعلاه أن أقل قيمة لحجم لجان التدقيق بلغت(2) وأعلى قيمة (5) بمتوسط

حسابي (3.098) وإنحراف معياري (4080.) خلال سنوات الدراسة، وتدل هذه النتائج على أن الشركات المساهمة العامة الأردنية أكثر إلتزاماً بتطبيق دليل حوكمة الشركات فيما يخص حجم لحنة التدقيق وذلك لأن (241) شركة من عينة الدراسة أي ما نسبته (84.56%) يتكون حجم أعضاء لجانها من (3) أعضاء وذلك وفقاً لما ورد في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية لعام الصادر من هيئة الأوراق المالية الأردنية 2009م.

في حين أن متغير استقلالية أعضاء لجان التدقيق (ACIND) تم قياسه من خلال قسمة عدد الأعضاء المستقلين في اللجان إلى إجمالي عدد أعضاء لجان التدقيق، إذ تبين أن المتوسط الحسابي لإستقلالية أعضاء لجان التدقيق بلغ (78.670%) وبإنحراف معياري (29.193). وكانت أقل قيمة(0) وأعلى قيمة (100) خلال سنوات الدراسة، وتشير هذه النتائج إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تدرك أهمية إستقلالية أعضاء اللجان بما يمكنها من أداء دورها بفعالية، كما تشير أيضاً إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بدرجة عالية في تطبيق دليل قواعد حوكمة الشركات حيث أن (57.89%) من عينة الدراسة يتمتع جميع أعضاء لجان التدقيق بإستقلالية كاملة، بينما (4.2%) من عينة الدراسة لا يتمتع أعضاؤها بأي إستقلالية.

وأما المتغير الخاص بالخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق (ACFEXP) فقد تم قياسه من خلال قسمة بعدد الأعضاء الذون يحملون مؤهل محاسبي أو مالي إلى إجمالي عدد أعضاء لجان التدقيق. ويتضح من الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق يبلغ (59.646%) وبإنحراف معياري (31.131)، وتشير هذه النتائج إلى أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلتزم بدرجة متوسطة في تطبيق دليل حوكمة الشركات حيث أن (26.67%) من عينة الدراسة يتمتع جميع أعضاء لجان التدقيق بخبرة مالية ومحاسبية كاملة ،(35.79%) من عينة الدراسة يتمتع عضوين من أعضاء اللجان بخبرة مالية ومحاسبية، في حين أن (8%) من عينة الدراسة لا يتمتع أعضاء لجان التدقيق بأي خبرة مالية ومحاسبية.

والمتغير الخاص بملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة (ACOWN) والذو يقاس بقسمة مجموع الأسهم العادية المتداولة التي يمتلكها أعضاء اللجان إلى عدد الأسهم المتداولة للشركة، حيث يلاحظ أن ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة يتراوح بين (-43.014% 0%) لأعلى وأقل قيمة وبمتوسط حسابي (3.452%) وإنحراف معياري (8.087)، وهذا يعني أنه لا يتم إختيار أعضاء لجان التدقيق الذون لهم تأثير في إتخاذ القرار من خلال ملكيتهم المرتفعة في الشركة.

وبالنسبة إلى متغير العائد على حقوق الملكية (ROE) والذو تم قياسه من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية، فقد تراوحت نسبة ربحية الشركة بين (51.01%) كأعلى قيمة و(55.46%-) كأقل قيمة وبمتوسط حسابي (3.533%) وإنحراف معياري (14.692)، ويدل ذلك على عدم وجود إستقرار في الأرباح للشركات الصناعية والخدمية خلال فترة الدراسة.

وأما متغير لوغاريتم حجم الشركة (FSIZE_Log) والذو تم قياسه بلوغاريتم إجمالي الأصول، حيث يتبين أن المتوسط الحسابي للوغاريتم حجم الشركة بلغ حوالي (7.450) دينار وإنحراف معياري مرتفع (6490.)، مما يدل على أن حجم إجمالي الأصول للشركات محل الدراسة غير متناسق، ويدل أيضاً على وجود تنوع واضح وذلك بوجود شركات صغيرة الحجم وشركات متوسطة الحجم وأخرى كبيرة الحجم.

وقد تراوحت نسبة المديونية المتمثلة بالرافعة المالية للشركات(FLEV) وهي عبارة عن نسبة إجمالي إلتزامات الشركة إلى إجمالي أصول الشركة محل الدراسة بين (0.11%-93.64%) لأقل وأعلى قيمة، وتتركز بيانات الرافعة المالية حول متوسط بلغ قيمته (32.494%) وبإنحراف معياري (22.135%) وهو ما يعني وجود درجة تشتت متوسطة للبيانات حول متوسطها الحسابي.

وأما الإحصاء الوصفي للمتغيرات الوهمية والتي تقاس بمتغير وهمي وذلك بإعطاء القيمة (1) في حال الإفصاح عن المتغير والقيمة (0) في حالة عدم الإفصاح عن المتغير، فمن الجدول السابق نلاحظ أن عدد الشركات التي أفصحت عن اجتماعات لجان التدقيق(ACMEET) في تقاريرها السنوية بلغ(58) شركة خلال فترة الدراسة (2016-2014م) وبنسبة (20.35%). أما عدد الشركات التي لم تفصح عن اجتماعات لجان التدقيق بلغ(277) شركة بنسبة (79.65%)، وهذا يدل أن الشركات المساهمة الأردنية لم تلتزم بما ورد في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان بخصوص الإفصاح عن عدد مرات اجتماعات لجان التدقيق في تقاريرها السنوية. وفيما يخص بالنسبة لمتغير حجم شركة التدقيق (AFSIZE)، يتضح أن عدد الشركات التي تم تدقيقها من قبل شركات التدقيق الكبرى (Big4) يبلغ (122) شركة على مدار أعوام الدراسة بنسبة (42.81%)، وباقي الشركات والتي يبلغ عددها (163) شركة وبنسبة (57.19%) يتم تدقيقها من قبل شركات تدقيق أخرى خلاف(Big4)، مما يعني عدم وجود توجه لدى الشركات المساهمة الأردنية نحو الارتباط بشركات التدقيق الكبرى (Big4) لمراجعة حساباتها.

2.4: نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد:

يتناول هذا الجزء اختبار أثر خصائص لجان التدقيق وخصائص الشركة على الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، حيث يتناول نموذج الدراسة أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة في: تركز الملكية، وخصائص لجان التدقيق، والمتغير التابع المتمثل بمستوى الإفصاح

عن المسئولية الاجتماعية للشركات والمتغيرات الضابطة المتمثلة في بعض خصائص الشركة. ومادام هناك علاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، فإن نموذج الانحدار الملائم هو نموذج الانحدار المتعدد، ويعتمد النموذج على بيانات معروفة بإسم (Panel Data) والتي تجمع بين بيانات المقاطع العرضية (Cross Sectional Data) وبيانات السلاسل الزمنية (Time Series Data) أي بيانات متمثلة في (95) شركة خلال من 2014م إلى 2016م، ولإختبار فرضيات الدراسة تم إستخدام نموذج الإنحدار المشترك (Pooled Data Regression) وذلك تحقيقاً لأهداف الدراسة. حيث يجب بداية التحقق من توافر الإفتراضات الأساسية لإستخدام الإنحدار الخطي وأهم هذه الإفتراضات: التأكد من إقتراب بيانات الخطأ العشوائي من التوزيع الطبيعي بإستخدام إختبار الإلتواء – التفرطح المشترك (Skewness/ Kurtosis Test)، إذ تشير نتائج هذا التحليل إلى أن قيمة الدلالة الإحصائية لمعامل كاي^{2} أكبر من ٥٪ حيث بلغت (0.7318) للنموذج الأول و(0.8334) للنموذج الثاني الأمر الذو يدل أن نمط التوزيع الطبيعي الذو تسلكه البيانات هو توزيع طبيعي ولاثغاني من مشكلة عدم تماثل في توزيعها الطبيعي حول وسطها الحسابي. ولإختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test) تم إستخدام إختبار (Breusch-Pagan Test)، وتشير نتيجة اختبار نموذج الدراسة الأول والثاني أن الدلالة الإحصائية لمعامل كاي^{2} تساوي (0.4778) و(0.3103) على التوالي وهي أكثر من (0.05)، وهذا يعني بأنه لا توجد مشكلة في نماذج الدراسة. وبذلك يمكن القول بأن هناك ثباتاً في تباين الخطأ العشوائي في نماذج الدراسة (Homoscedasticity)، أي أن نماذج الدراسة صالحة لتقدير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. وللتحقق من إختبار التداخل الخطي (Multicollinearity Test) من خلال إحتساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor-VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، وقد أشار (Gujarati,2003) أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) التي تقل عن (10) تشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي المؤثرة على صحة نموذج الدراسة، وتظهر النتائج أن قيم إختبار معامل تضخم التباين (VIF) كانت أقل من (10) إذ تراوحت بين (1.02-1.55) في النموذج الأول، وتراوحت قيم معامل تضخم التباين (VIF) بين (1.74-1.06) في النموذج الثاني، وبذلك يمكننا القول أن نماذج الدراسة لا تُعاني من مشكلة التداخل الخطي، وهذا يدل على قوة نماذج الدراسة في تحديد وتفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

جدول رقم (٢)

مصفوفة الإرتباطات التبادلية لنماذج الإنحدار بين متغيرات الدراسة المستقلة والضابطة

Variables	OWN_CON	ACSIZE	ACIND	ACEXP	ACMEET	ACOWN	SECTYPE	AFSIZE	ROE	FSIZE_Log
OWN_CON	1.00									
ACSIZE	*0.13	1.00								
ACIND	-0.08	0.01	1.00							
ACEXP	0.08	0.01	0.10	1.00						
ACMEET	0.01	-0.02	0.02	*-0.12	1.00					
ACOWN	0.02	0.08	**-0.61	-0.00	0.04	1.00				
SECTYPE	-0.05	**-0.18	-0.03	-0.07	0.02	0.03	1.00			
AFSIZE	**0.24	**0.17	**0.18	**0.24	-0.02	-0.11	*-0.13	1.00		
ROE	0.02	-0.03	*0.12	-0.01	0.04	-0.05	*-0.12	0.07	1.00	
FSIZE_Log	**0.16	**0.22	**0.26	**0.15	*0.15	*-0.14	**-0.16	**0.41	**0.28	1.00
FLEV	-0.01	*0.15	*0.12	-0.11	0.09	**-0.21	-0.01	*0.14	*-0.12	**0.37

ملاحظة:

* 1%، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، *** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10%. عدد المشاهدات (285) مشاهدة الفترة الزمنية (2014-2016م). انظر ملحق رقم (2) الذو يوضح كيفية قياس متغيرات الدراسة

وتم إحتساب مصفوفة الارتباطات التبادلية بين المتغيرات المستقلة من أجل التحقق من عدم وجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة، إذ أن وجود إرتباطات عالية بين متغيرين مستقلين أو أكثر يجعل من الصعب تحديد مساهمة كل متغير مستقل في تفسير التغيرات في المتغير التابع، وبحسب دراسة (Belsley et al.,1980) فإن وجود إرتباط يقل عن (80%) بين أي متغيرين مستقلين أو أكثر يعتبر إرتباطاً عالياً من الممكن أن ينتج عنه تشويه العلاقة بين أحد المتغيرين والمتغير التابع. ويستنتج من الجدول رقم (2) عدة نتائج أهمها: عدم وجود إرتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة تزيد عن (80%) تؤدي إلى تشويه العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. كما يبين أن وجود إرتباط إيجابي ودال إحصائياً بين تركز الملكية وخصائص الشركة ومن بين تلك الخصائص يبدو أن تركز الملكية أكثر إرتباطاً بحجم شركة التدقيق ولوغاريتم حجم الشركة وحجم لجان التدقيق عند مستوى الدلالة (0.01 - 0.05) حيث أن معامل إرتباط بيرسون يساوي (0.24 - 0.16 - 0.13) على التوالي. وفيما يتعلق بخصائص لجان التدقيق فهناك إرتباط سلبي وإيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بينها وبين خصائص الشركة، ومن بين تلك الخصائص فإن اجتماعات لجان التدقيق تبدو أكثر إرتباطاً حيث أن معامل إرتباط بيرسون يساوي (0.55)، بينما ملكية لجان التدقيق لأسهم الشركة تبدو أقل إرتباطاً حيث أن معامل إرتباط بيرسون يساوي (0.21-). وتم إجراء تحليل الإنحدار باستخدام (Robust Standard Errors) للحصول على نتائج متسقة مع النموذج مما عدم وجود تأثير لمشكلة الإرتباط الذاتي، ويعرض الجدول رقم (3) نتائج تحليل الإنحدار المتعدد للنموذج الأول بإستخدام مؤشر خصائص لجان التدقيق، ونتائج تحليل الإنحدار المتعدد للنموذج الثاني بإستخدام عناصر خصائص لجان التدقيق.

جدول رقم (3)
نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج باستخدام مؤشر خصائص لجان التدقيق عناصر خصائص لجان التدقيق

المتغيرات	معامل الإنحدار (β)	قيمة (t) المحسوبة
الحد الثابت (Con.)	-66.065	-9.28*
تركز الملكية (OWN_CON)	-0.051	-1.89***
حجم لجان التدقيق (ACSIZE)	1.121	0.82
استقلالية أعضاء لجان التدقيق (ACIND)	0.083	3.52*
الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق (ACFEXP)	0.020	0.93
اجتماعات لجان التدقيق (ACMEET)	3.543	3.04*
ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة (ACOWN)	0.237	3.00*

نوع القطاع (SECTYPE)	8.496	*7.38
حجم شركة التدقيق (AFSIZE)	3.894	*3.01
العائد على حقوق الملكية ((ROE	0.030	0.72
لوغاريتم حجم الشركة (FSIZE_Log)	10.626	*9.60
الرافعة المالية (FLEV)	0.037	1.23
معامل التحديد(R2)	0.5146	
إختبار إف(F)	39.20	
الدلالة الإحصائية (Sig.)	*0.000	
الخطأ المعياري (Std. Err.)	9.539	

ملاحظة:

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%، ** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 5%، *** ذات دلالة إحصائية عند مستوى 10%.

عدد المشاهدات (285) مشاهدة الفترة الزمنية (2016-2014م). انظر ملحق رقم (2) الذو يوضح كيفية قياس متغيرات الدراسة

بناءً على ما ورد في الجدول السابق فإن نتائج تحليل الانحدار المتعدد للنموذج الأول والثاني تبين الآتي:

يتبين من قيم المعاملات الخاصة بنموذج الإنحدار بإستخدام عناصر خصائص لجان التدقيق أن قيمة إختبار إف(F) لنموذج الدراسة تبلغ (39.20) وبقيمة إحتمالية (Sig0.000=.) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01). وهو ما يدل على وجود دلالة إحصائية عالية للنموذج، كما أن قيمة معامل التحديد (R2) في النموذج المستخدم تساوي (0.5146) وهو ما يعكس أن القيمة التفسيرية للنموذج متوسطة حيث أن نسبة المتغيرات المستقلة والضابطة تفسر ما نسبته (51.46%) من التباين الحاصل في المتغير التابع. كما تظهر النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من: استقلالية أعضاء لجان التدقيق(ACIND)، واجتماعات لجان التدقيق (ACMEET)، وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة (ACOWN). ونوع القطاع(SECTYPE)، وحجم شركة التدقيق(AFSIZE)، ولوغاريتم حجم الشركة(FSIZE_Log) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية(CSRDL)، ووجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية(OWN_CON) على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية(CSRDL)، بينما لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من: العائد على حقوق الملكية(ROE)، والرافعة المالية (FLEV).

3.4: **إختبار الفرضيات:**

يستعرض هذا الجزء اختبار كل فرضية بناءً على نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد، وصولاً بذلك لتحقيق لأهداف الدراسة المرتبط بهذه الفرضيات، حيث سيتم قبول الفرضية

إذا كان معامل الانحدار ((β للمتغيرات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (a≤0.01) بدرجة ثقة (99%)، وعند مستوى (a≤0.05) بدرجة ثقة (95%)، وكذلك عند مستوى (a≤0.10) بدرجة ثقة (90%)، وبنفس الإتجاه الذو تم تحديده لكل فرضية وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأولى (H1): يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

أظهرت نتائج الفرضية الأولى من خلال الرجوع إلى الجدول رقم (3) وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وذلك لأن إشارة معامل الإنحدار ((β لتركز الملكية سالبة حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (-2.25، 1.89-) في النموذجين وبقيمة إحتمالية (0.025 (Sig.= في النموذج الأول وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وقيمة إحتمالية (0.059 (Sig.= في النموذج الثاني وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.10). وفي ضوء هذه النتيجة يتم قبول الفرضية الأولى. وبمقارنة نتائج الفرضية مع نتائج الدراسات السابقة نجد أنها تتطابق مع دراسة كل من (إبراهيم وزايد،2017)؛ (Reverte,2009; Majumder et al.,2017)، وتختلف النتيجة مع دراسة كل من (Das et al.,2015; Esa & Zahari,2016). ويفسر الباحثون التأثير السلبي لتركز الملكية بأنه يرجع إلى تركز الملكية بشكل عام يشير إلى سيطرة عدد قليل من الملاك على ملكية الشركة وبذلك تكون مسائلة الإدارة أقل في ظل تركز الملكية ومن ثم تكون مسئوليتها الاجتماعية أقل، كما يمكن ارجاع تلك النتيجة أيضاً إلى أن كبار الملاك من الأفراد يكون إهتمامهم أكبر بالأداء المالي وتعظيم الربح في الأجل القصير، مما يدفع الإدارة للسعي لتحقيق هذه الأهداف ومن ثم إهمال مسئوليتها الاجتماعية.

الفرضية الفرعية الأولى ((H2.1: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

تشير نتائج الجدول رقم (3) إلى وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً لحجم لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية محل الدراسة، لأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (0.82)، وإشارة معامل الإنحدار (β) موجبة وبقيمة إحتمالية (0.414Sig.=) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.10)، وعليه يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى. وبمقارنة نتيجة الفرضية مع نتائج بعض الدراسات نجد أنها تطابقت مع دراسة (عرفة ومليجي،2013)؛ (Othman et al.,2014). وأختلفت مع دراسة (Madi et al., 2014; Setiany et al., 2017) التي وجدت علاقة إرتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية. ويرى الباحثون أنه يمكن تفسير تلك النتيجة بسبب أن (84.56%) من لجان التدقيق في عينة الدراسة يتكون حجم أعضاءها من (3) أعضاء، وهو ما يؤيد وجهة النظر الناتجة من

الدراسات السابقة بأن صغر حجم لجان التدقيق يسهل من التفاهم والتعاون بين أعضاء اللجان، بينما الحجم الكبير قد يؤدى إلى كثرة المناقشات وبطء إتخاذ القرارات مما يدل على أن طبيعة الأعضاء ومدى نشاطهم في أداء العمل أكثر أهمية من عددهم داخل اللجان. إضافة إلى ذلك، أن تلك النتيجة لا تتفق مع نظرية الوكالة، التي تنص على وجود علاقة سلبية بين حجم لجان التدقيق ومستوى الإفصاح، فكلما كان عدد أعضاء لجان التدقيق أكبر، فمن غير المرجح أن تعمل هذه اللجان بشكل فعال مما يقلل من حجم مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

الفرضية الفرعية الثانية ((H2.2: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (3) تبين وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإستقلالية أعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، نتيجة لأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (3.52)، وقيمة معامل الإنحدار ((β=0.083 وبقيمة إحتمالية تساوي (Sig=.0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01)، ويخلص الباحثون مما سبق أن زيادة نسبة المديرين المستقلين في لجان التدقيق تؤدى إلى زيادة مستوى الإفصاح، وهو ما يشير إلى قبول الفرضية الفرعية الثانية. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Appuhami & Tashakor,2017; Setiany et al.,2017)، وبذلك يرى الباحثون أن تشكيل هيكل المديرين يعتبر أحد العوامل الذو يمكن أن يساعد على تخفيف مشكلة تعارض علاقات الوكالة داخل الشركة ويرجع السبب في ذلك أن الأعضاء المستقلين يقومون بدور الرقابة الفعالة على الإدارة التنفيذوة وهو ما يؤدي إلى إزالة التعارض بين حملة الأسهم والمديرين ويخفض أيضاً من تكلفة الإفصاح الإختياري عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

الفرضية الفرعية الثالثة ((H2.3: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

على عكس المتوقع فقد أظهرت نتائج تحليل الإنحدار حسب الجدول رقم (3) وجود أثر إيجابي غير دال إحصائياً للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (0.93). وقيمة معامل الإنحدار (β 0.020=) وبقيمة إحتمالية(Sig.=0.355) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.10). وهو ما يشير إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عرفة ومليجي،2013)؛ (Appuhami & Tashakor,2017)، بينما تتناقض

هذه النتيجة مع دراسة (Samaha et al.,2015). ويرى الباحثون أنه يمكن تفسير تلك النتيجة بسبب غياب أعضاء اللجان الحاصلين على شهادات مالية ومحاسبية وهو ما يتعارض مع نظرية الوكالة، حيث أن (40.33%) من أعضاء اللجان في عينة الدراسة حاصلين على شهادات غير مالية ومحاسبية (مثل الهندسة والحقوق، والحاسوب، والطب وغيرها من التخصصات) مما أدى إلى عدم وجود أي تأثير ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.

الفرضية الفرعية الرابعة ((H2.4: يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

من نتائج تحليل الانحدار الموضحة في الجدول رقم (3) تبين وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، نتيجة لأن قيمة (t) المحسوبة بلغت (3.04)، وإشارة معامل الإنحدار ((β موجبة وبقيمة إحتمالية تساوي (Sig=0.003) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01). وهذه النتيجة تتوافق مع توقعات الفرضية الفرعية الرابعة وأيضاً تتفق مع نظرية الوكالة، وعليه يتم قبول الفرضية الفرعية الرابعة. وبمقارنة نتيجة الفرضية مع نتائج بعض الدراسات السابقة نجد أنها تطابقت مع دراسة كل من (عرفة ومليجي،2013)؛ ودراسة (Appuhami & Tashakor,2017)، وأختلفت مع دراسة (Madi et al., 2014): التي لم تجد أي تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية. وبناءً على ما سبق يرى الباحثون أنه على الرغم من أن (20.35%) من عينة الدراسة فقط أفصحت عن عدد اجتماعات لجان التدقيق في تقاريرها وكان أغلبها (4(اجتماعات خلال السنة، إلا أنه ظهر وجود تأثير إيجابي لهذه الاجتماعات على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، لذا يجب على الشركات المساهمة العامة زيادة الإفصاح عن عدد اجتماعات اللجان لأن تكرارها يجعل أعضاء اللجان على علم مستمر بالأمور المحاسبية ومعالجتها لمشاكل إعداد التقارير المالية أول بأول وفي حالة وجود خطر تعارض بين كبار المستثمرين والأعضاء المستقلين فإن تكرار عدد اجتماعات اللجان يعتبر مؤشراً على فعالية رقابة القرارات وتحسين مستوى الأداء وهو ما يتوافق مع نظرية الوكالة.

الفرضية الفرعية الخامسة ((H2.5: يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية.

وبالرجوع إلى نتائج الجدول رقم (3) إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، وذلك لأن قيمة (t) المحسوبة تساوي (3.00)، وقيمة معامل الإنحدار ((β =0.237 وبقيمة إحتمالية تبلغ

(Sig0.003=.) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.01). وهو ما يثبت صحة رفض الفرضية الفرعية الخامسة. ولا تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Mangena & Pike,2005; Li et al., 2012). ومما سبق يخلص الباحثون إلى أن تلك النتيجة تشير إلى لهيكل الملكية تأثيرٌ كبيرٌ على إستراتيجية الإفصاح لدى الشركة، فكلما زادت ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة أدى ذلك إلى زيادة المعلومات غير المالية عن المسئولية الاجتماعية للشركات، وتتفق هذه النتيجة مع نظرية الوكالة، التي تعتبر أن زيادة ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة سيؤدي إلى أن تصبح مصالحهم أكثر إنسجاماً مع مصالح المساهمين ومن ثم يكون لديهم حوافز أقوى لزيادة مستوى الإفصاح عن مسئوليتها الاجتماعية.

النتائج والتوصيات:

بناءً على نتائج تحليل البيانات خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج والإستنتاجات والتوصيات، وأيضاً عرض دراسات مستقبلية مقترحة، وهي على النحو التالي:

1.5: النتائج والإستنتاجات:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبالإعتماد على نتائج تحليل البيانات وإختبار الفرضيات، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

بلغ متوسط نسبة الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية خلال الفترة 2014-2016م حوالي (32.718% و 27.140%) للقطاع الصناعي والقطاع الخدمي، بينما بلغ المتوسط العام للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية لعينة الدراسة (30.017%)، مما يدل على أن مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة مازال ضعيفاً في الأردن، وربما يعود السبب في ذلك إلى غياب المعايير المحاسبية وضعف التشريعات المتعلقة بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وعدم إنتشار ثقافة دور المسئولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة مما قد ينعكس سلباً على البيئة الإستثمارية في السوق الأردني، كما أن كل الشركات المساهمة العامة الأردنية التي أفصحت عن مجالات المسئولية الاجتماعية كان إفصاحها في الجزء الخاص بتقارير مجلس الإدارة من التقارير المالية وليس في تقارير منفصلة عن تقاريرها المالية، الأمر الذو يدل على عدم مسايرة تلك الشركات للتطورات الحديثة في الإفصاح المحاسبي كما في الدول المتقدمة.

وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (1% أو 5%) لكل من: واستقلالية أعضاء لجان التدقيق، وعدد اجتماعات لجان التدقيق، وملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، ويرجع السبب في ذلك إلى أن لجان التدقيق تمثل أحد العوامل الرئيسية لتقييم ممارسات آليات

الحوكمة الجيدة المطبقة في الشركات المساهمة العامة، حيث تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي ومقاومة تدخلات الإدارة في عملية التدقيق. مما يدل على عدم تفهم الشركات بالمستوى المطلوب للدور الحقيقي للجان التدقيق، ومدى أهميتها في مراقبة عمليات الشركة وزيادة فعالية آليات حوكمة الشركات فيها، بالإضافة إلى دورها في تنسيق العلاقة بين الإدارة والمدقق الخارجي، وضمان شفافية ومصداقية التقارير المالية وزيادة درجة الإفصاح فيها.

وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لتركز الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، كما تبين عدم وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لكل من: حجم لجان التدقيق، والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية، وهو ما يتناقض مع ما انتهت إليه الدراسات السابقة ونظرية الوكالة حيث يمكن تفسيره وإرجاعه لإختلاف بيئة تطبيق الدراسة الحالية.

من ناحية نظرية، فان نتائج الدراسة في معظمها تتفق مع وجهة نظر نظرية الوكالة التي أعتبرت أن لجان التدقيق تُعد كوحدة رقابية مستقلة تهدف للتأكد من صحة إفصاحات الشركات سواءً كانت إفصاحات مالية أم غير مالية، وأكدت أن الإدارة تقوم بالإفصاح إختيارياً عن المعلومات من أجل تخفيض تكاليف مشاكل الوكالة والحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين، وهذه النتائج تتسق ايضا مع وجهة نظر الشرعية التي تثبت أن آليات حوكمة الشركات، بما في ذلك لجان التدقيق، تهدف للحفاظ على الشرعية التنظيمية للشركة. وبالنسبة لنظرية اصحاب المصالح فان مجلس الإدارة الذو يحتوي على لجنة التدقيق ذات كفائة، يمكن أن يؤدي واجباته بكفاءة وفعالية في ظل مسئولياتهم كوكلاء قانونيين عن جميع الأطراف ذات العلاقة مثل مجلس إدارة الشركة والمدقق الخارجي والمدقق الداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح، وهذا يؤدي اليى زيادة درجة اطمئنان وثقة أصحاب المصالح من المستثمرين والمقرضين والمساهمين بالتقارير المالية.

2.5: التوصيات:

في ضوء أهداف الدراسة وطبيعة مشكلته وما انتهت إليه من نتائج وإستنتاجات، يمكن تحديد أهم التوصيات على النحو التالي:

1. أن تعمل الشركات الأردنية على ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق لما لها من أهمية في نظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال إعداد نظام فعال لتقييم أداء لجان التدقيق وأعضائها يراعي فيه أن يتضمن كل الجوانب المتعلقة بتقييم أدائها وفاعليتها، والعمل على نشر

تقارير لجان التدقيق أولًا بأول ضمن تقاريرها السنوية، وأن تعمل أيضاً على زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وذلك من خلال إعادة النظر في السياسات التي تنتهجها ووضع خطط سنوية منظمة وواضحة الأهداف لتنفيذ تلك البرامج بحيث تشمل كافة الأطراف (كالعملاء، والعاملين، والمستثمرين، والدائنين، وباقي فئات المجتمع) مما يساعد على تحسين صورتها لجذب الاستثمارات بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة.

2. أن تقوم بورصة عمان للأوراق المالية إعداد مؤشر خاص لتصنيف الشركات المدرجة في البورصة وفقاً لمجال الشفافية والإفصاح عن أنشطة المسئولية الاجتماعية بشكل كاف في تقارير منفصلة عن التقارير المالية بما يبرز مساهمتها نحو بيئتها الداخلية والخارجية، إذ يقيس المؤشر حجم المعلومات التي تفصح عنها الشركات بشكل طوعي عن ممارساتها فيما يخص البيئة والعاملين والمنتجات والعملاء، على أن يتم تقييم الشركات المدرجة وفقاً للمؤشر بشكل سنوي حتى يمكن إختيار أفضل ثلاثين شركة بينهم لتحظى بالترتيب الذو تستحقه في المؤشر. ويشمل هذا المؤشر بعدين هما: بُعد البيئة والمسئولية الاجتماعية: بالإعتماد على مبادرات التقرير العالمي للإستدامة (GRI). بُعد الحوكمة: وفقاً للقوانين الصادرة من هيئة الأوراق المالية الأردنية.

3. أن تقوم الجهات التشريعية كهيئة الأوراق المالية الأردنية القيام بإصدار معيار محاسبي ينظم الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية من حيث تحديد مجالاتها وكيفية قياسها وعرضها في تقارير منفصلة عن التقارير المالية مع أهمية الإتجاه لتبني تقرير الاستدامة حيث يتضمن معلومات مالية وغير مالية بخصوص أنشطة الشركات الإقتصادية والبيئية والاجتماعية، وأيضاً القيام بإعداد دليل إرشادي خاص بلجان التدقيق وأعضاءها يتناول الهدف العام من اللجان، ضوابط وأسلوب عمل اللجان، وأهم الجوانب المحاسبية والإدارية (مثل تحديد مهام وصلاحيات اللجان، وإختصاصات رئيس اللجنة ونائبه وأمين سرها، واجتماعات اللجان، وكيفية توثيق محاضر اللجان، وأيضاً خطة عمل اللجان والتقارير التي تصدر عنها) والجوانب المالية (كالأتعاب) التي تمكنهم من الإطلاع على واجباتهم ومسئولياتهم بشكل مفيد.

4. ضرورة أن تقوم أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية يتبني برامج حديثة (كعمل دورات تدريبية، وندوات، وورش عمل) حتى يتسنى للأكاديميين نقل خبراتهم إلى الطلاب، والعمل على تطوير مناهج المحاسبة والتدقيق في الجامعات، ونقل التطورات المستحدثة في القضايا المحاسبية، مما يساعد على توفير خريجين على وعي بالمعالجات السليمة لكافة القضايا المحاسبية، إذ أن جزء كبير من تطوير مهنة المحاسبة والتدقيق في البيئة الأردنية يقع على التواصل بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني.

3.5: محددات الدراسة:

تمتلك هذه الدراسة عددًا من المحددات التي يجب الوقوف عندها وصولاً إلى نتائج الدراسة، فقد أقتصر نطاق الدراسة على الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وتم استبعاد شركات القطاع المالي بسبب إختلاف طبيعة تلك الشركات، مما يجعل قابلية نتائج الدراسة للتعميم مشروط بضوابط تحديد مجتمع وعينة الدراسة. كما أن الشركات الأردنية لا تقوم بالإفصاح ضمن تقاريرها السنوية عن جميع البيانات المتعلقة بخصائص لجان التدقيق، الأمر الذو جعل الباحثون يواجهون صعوبة في عملية جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة، إذ كان التواصل المباشر مع الشركات هو السبيل الوحيد للحصول على تلك البيانات. وأخيراً، تناولت الدراسة فترة ثلاث سنوات من 2014م حتى 2016م، وذلك لأن نتائج الدراسة أظهرت بوضوح أنه لم يكن هناك تغيرات كبيرة تقريباً في مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات خلال تلك الفترة، بالإضافة إلى أن الإستخدام اليدوي لأسلوب تحليل المحتوى لقياس مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات في التقارير السنوية يتطلب وقتاً طويلاً وجهداً كبيراً.

4.5: دراسات مستقبلية مقترحة:

يرى الباحثون في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وجود العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لدراسات مستقبلية في لجان التدقيق والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، ومن أهمها الموضوعات التالية:

1. يمكن تطبيق الدراسة على قطاع آخر مثل القطاع المالي وذلك من خلال إضافة متغيرات أخرى لخصائص الشركة مثل: نسب السيولة، نسبة العائد على السهم (EPS). نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية(M/B) وذلك لإثراء العملية البحثية.
2. إدخال متغيرات جديدة لم يسبق دراستها وتتعلق بخصائص لجان التدقيق مثل: إستقلالية رؤساء لجان التدقيق، مكأفات أعضاء اللجان، وسمعتهم ودراسة علاقتها بمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات.
3. دراسة مقارنة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية مع غيرها من الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقاً للشريعة الإسلامية الأمر الذو يساعد في الإحاطة بالموضوع بشكل واسع، بالإضافة إلى إمكانية إجراء مقارنة بين القطاعات لإظهار الفرق بينهما في مدى إهتمام الشركات المساهمة العامة الأردنية في زيادة مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.
4. دراسة دور لجان التدقيق للشركات المدرجة في البورصة في اختيار مدققي الحسابات وأثر ذلك على جودة التدقيق الخارجي.

المراجع

المراجع العربية

إبراهيم، محمد زيدان وزايد، محمد عبدالمنعم. (2017)، «أثر هيكل الملكية على مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية"، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة بعنوان «دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الإقتصادية والاجتماعية في مصر»- جامعة الإسكندرية-مصر.

أبو شلوع، هديل توفيق. (2013)، «محددات الإفصاح المحاسبي الإختياري في شركات المساهمة دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية"، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة طنطا-مصر.

بورصة عمان للأوراق المالية، WWW.ase.com.jo.

الدهراوي، كمال الدين مصطفى. (2006)، " منهجية البحث العلمي في الإدارة والمحاسبة «، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الإسكندرية، مصر.

سعد الدين، إيمان محمد (2013)، " خصائص الشركات كمحددات للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في ضوء المؤشر المصري لمسئولية الشركات بالتطبيق على الشركات المصرية "، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، عدد3، ص ص:408-482.

الصيرفي، أسماء أحمد. (2015)، " أثر مدى وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوى إلتزام محاسبيها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية»، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة دمنهور-مصر.

عرفة، نصر حسن ومليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (2013)، " أثر جودة لجان التدقيق على مستوى الإفصاح الإختياري بشركات المساهمة السعودية – دراسة نظرية تطبيقية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، مجلد٥٤، عدد1، ص ص:٤٩-١٠٣.

عفيفي، هلال عبد الفتاح. (2011)، " العلاقة بين هيكل الملكية وجودة الأرباح -دراسة إختبارية في البيئة المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة-جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص: 160-170.

هيئة الأوراق المالية، .WWW.jsc.gov.jo

المراجع الأجنبية

Abbott, L. J., Parker, S., Peters, G. F., and Raghunandan, K. (2003), "The Association between Audit Committee Characteristics and Audit Fees", Auditing: A Journal of Practice and Theory, Vol. 22, Issue 2, pp. 17-32.

Abu Farha, E.and Alkhalaileh M. (2016), "The Relationship between Corporate Social Responsibility›s Disclosure and Financial Performance: An Empirical Study of Jordanian Companies Listed on Amman Stock Exchange", Jordan Journal of Business Administration, Vol.12, Issue 2, pp. 401-415.

Abu Qa›dan, M.B. (2017),"The Impact of Board Composition and Ownership Structure on Corporate Social Responsibility: An Empirical Examination of Industrial Companies Listed on Amman Stock Exchange", Unpublished Master Thesis, Yarmouk University –Irbid.

Ahmed Haji, A., and Anifowose, M., and Anifowose, M. (2016), "Audit Committee and Integrated Reporting Practice: Does Internal Assurance Matter?", Managerial Auditing Journal, Vol. 31, Issue 8/9, pp. 915-948.

Ali Shah, S. Z., Butt, S. A., and Hassan, A. (2009), "Corporate Governance and Earnings Management an Empirical Evidence form Pakistani Listed Companies", European Journal of Scientific Research ,Vol. 26, Issue 4, pp. 624-638.

Allegrini, M., and Greco, G. (2013), "Corporate Boards, Audit Committees and Voluntary Disclosure: Evidence from Italian Listed Companies", Journal of Management and Governance, Vol. 17, Issue 1, pp. 187-216.

Appuhami, R., and Tashakor, S. (2017), "The Impact of Audit Committee Characteristics on CSR Disclosure: An Analysis of Australian Firms", Australian Accounting Review, Vol. 27, Issue 4, pp.400-420.

Barakat, F. S., Pérez, M. V. L., and Ariza, L. R. (2015), "Corporate Social Responsibility Disclosure (CSRD) Determinants of Listed Companies in Palestine (PXE) and Jordan (ASE)", Review of Managerial Science, Vol. 9, Issue 4, pp.681-702.

Beasley, M. S., Carcello, J. V., Hermanson, D. R., and Neal, T. L. (2009), "The Audit Committee Oversight Process", Contemporary Accounting Research, Vol. 26, Issue 1, pp. 65-122.

Belsley, D.A, Kuh, E and Welsch, R.E. (1980), "Regression Diagnostics: Identifying Influential Observations and Sources of Collinearity", John Wiley and Sons, New York.

Blue Ribbon Report. (1999), "Report and Recommendations of the Blue Ribbon Committee on Improving the Effectiveness of Corporate Audit Committees", New

York: New York Stock Exchange and the National Association of Securities Dealers.

Braiotta, L. (2004), "The audit committee handbook", Fourth Edition, John Wiley and Sons – New York.

Chan, K. C., and Li, J. (2008), "Audit Committee and Firm Value: Evidence on Outside Top Executives as Expert-Independent Directors", Auditing: A journal of Practice and Theory, Vol. 16, Issue 1, pp. 16-31.

Chetty,S., R. Naidoo, and Y. Seetharam.(2015), "The Impact of Corporate Social Responsibility on Firms' Financial Performance in South Africa", Contemporary Economics, Vol. 9, Issue 2, pp. 193-214.

Das, S., Dixon, R. and Michael, A. (2015), "Corporate Social Responsibility Reporting: A Longitudinal Study of Listed Banking Companies in Bangladesh", World Review of Business Research, Vol. 5, pp. 130-154.

Dhaliwal, D. S., Li, O. Z., Tsang, A., & Yang, Y. G. (2011), "Voluntary Nonfinancial Disclosure & the Cost of Equity Capital: The Initiation of Corporate Social Responsibility Reporting", The Accounting Review, Vol. 86, Issue 1, pp. 59-100.

Deloitte. (2015), "The Report of the Audit Committee: Analyzing the Trends in South Africa", Available at: https://www2.deloitte.com/content/dam/Deloitte/za/Documents /governance-risk-compliance/The_Report_of_the_Audit_Committee.pdf.

DeZoort, F. T., Hermanson, D. R., Archambeault, D. S., and Reed, S. A. (2002), "Audit Committee Effectiveness: A Synthesis of the Empirical Audit Committee Literature", Journal of Accounting Literature, Vol. 21. pp. 38-75.

Esa, E., and Zahari, A. R. (2016), "Corporate Social Responsibility: Ownership Structures, Board Characteristics and the Mediating Role of Board Compensation", Procedia Economics and Finance, Vol. 35, pp. 35-43.

Farooq, S. U., Ullah, S., and Kimani, D. (2015), "The Relationship between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility (CSR) Disclosure: Evidence from the USA", Abasyn University Journal of Social Sciences, Vol. 8, Issue 2, pp.197-212.

Gallego Alvarez, I., María García Sánchez, I., and Rodríguez Domínguez, L. (2008), "Voluntary and Compulsory Information Disclosed Online: The Effect of Industry Concentration and Other Explanatory Factors", Online Information Review, Vol. 32, Issue 5, pp. 596-622.

Garas, S., and ElMassah, S. (2017), "Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosures: The Case of GCC Countries", Critical Perspectives on International Business, Available at: https://doi.org/10.1108/cpoib-10-2016-0042.

Gujarati, D. N. (2003), "Basic Econometrics", 4th Edition, McGraw Hill, New York- USA.

Haniffa, R. and Hudaib, M. (2006), "Corporate Governance Structure and Performance of Malaysian Listed Companies", Journal of Business Finance and Accounting, Vol. 33, Issue 6/7, pp. 1034-1062.

Ibrahim, A. H., and Hanefah, M. M. (2016), "Board Diversity and Corporate Social Responsibility in Jordan", Journal of Financial Reporting and Accounting, Vol. 14, Issue 2, pp. 279-298.

International Integrated Reporting Committee (IIRC). (2011),"Towards Integrated Reporting Communicating Value in the 21st Century", Available on the IIRC's we-site:www.theiirc.org/wp-ontent/uploads/8952011/09/IR-Discussion-Paper-2011-single.pdf.

Ismail, H., Iskander, T. M., and Rahmat, M. M. (2008), "Corporate Reporting Quality, Audit Committee and Quality of Audit", Malaysian Accounting Review, Vol. 7, Issue 1, pp. 21-42.

Kansal, M., Joshi, M., and Batra, G. S. (2014), "Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosures: Evidence from India", Advances in Accounting, Vol. 30, Issue 1, pp. 217-229.

Karamanou, I., and Vafeas, N. (2005), "The Association between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis", Journal of Accounting Research, Vol. 43, Issue 3, pp. 453-486.

KPMG. (2015), "KPMG's Survey of Corporate Responsibility Reporting", Available at: https://home.kpmg.com/xx/en/home/insights/2015/11/kpmg-international-survey-of-corporate-responsibility-reporting-2015.html.

La Porta, R., Lopez, F., Shleifer, A., Vishny, R., (2000). "Agency Problems and Dividend Policies around the World", The Journal of Finance, Vol. 55, Issue 1, pp. 1-33.

Li, J., Mangena, M., and Pike, R. (2012), "The Effect of Audit Committee Characteristics on Intellectual Capital Disclosure", The British Accounting Review, Vol. 44, Issue 2, pp.98-110.

Liu, X. and Zhang, C.,(2017). "Corporate Governance, Social Responsibility Information Disclosure, and Enterprise Value in China", Journal of Cleaner Production, Vol. 142, pp. 1075-1084.

Lu, Y., and Abeysekera, I. (2014), "Stakeholders' Power, Corporate Characteristics, and Social and Environmental Disclosure: Evidence from China", Journal of Cleaner Production, Vol. 64, pp. 426-436.

Macarulla, F., and Talalwef, M. (2012), "Voluntary Corporate Social Responsibility Disclosure: A Case Study of Saudi Arabia", Jordan Journal of Business Administration, Vol. 8, Issue 4, pp. 815-830.

Madi, H. K., Ishak, Z., and Manaf, N. A. A. (2014), "The Impact of Audit Committee Characteristics on Corporate Voluntary Disclosure", Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol.164, pp. 486-492.

Majumder, M. T. H., Akter, A., and Li, X. (2017), "Corporate Governance and Corporate Social Disclosures: A Meta-Analytical Review", International Journal of Accounting and Information Management, Vol. 25, Issue 4, pp.434-458.

Mangena, M., and Pike, R. (2005), "The Effect of Audit Committee Shareholding, Financial Expertise and Size on Interim Financial Disclosures", Accounting and Business Research, Vol.35, Issue 4, pp.327-349.

Melhem, A. Kh. (2014),"The Relationship between Corporate Social Responsibility (SCR) Disclosure and Firm's Profitability for Jordanian Industrial and Service Companies", Unpublished Master Thesis, The University of Jordan –Amman.

Mitton, T. (2002), "A Cross-Firm Analysis of the Impact of Corporate Governance on the East Asian Financial Crisis", Journal of Financial Economics, Vol. 64, Issue 2, pp. 215-241.

Muttakin, M. B., Khan, A., and Subramaniam, N. (2015), "Firm Characteristics, Board Diversity and Corporate Social Responsibility: Evidence from Bangladesh", Pacific Accounting Review, Vol.27, Issue 3, pp. 353-372.

Naimi, M., Nor, M., Rohami, S., and Wan-Hussin, W. N. (2010),"Corporate Governance and Audit Report Lag in Malaysia", Asian Academy of Management, Journal of Accounting and Finance, Vol. 6, Issue 2, pp.57-84.

Naseem, M. A., Rehman, R. U., Ikram, A., and Malik, F. (2017), "Impact of board characteristics on corporate social responsibility disclosure", Journal of Applied Business Research, Vol. 33, Issue 4, pp. 799-808.

Othman, R., Ishak, I. F., Arif, S. M. M., and Aris, N. A. (2014), "Influence of Audit Committee Characteristics on Voluntary Ethics Disclosure", Procedia-Social and Behavioral Sciences, Vol. 145, pp.330-342.

Persons, O. S. (2009), "Audit Committee Characteristics and Earlier Voluntary Ethics Disclosure among Fraud and No-Fraud Firms", International Journal of Disclosure and Governance, Vol. 6, Issue 4, pp. 284-297.

Pucheta-Martínez, M. C., and De Fuentes, C. (2007), "The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: An Empirical Study in the Spanish Context", Corporate Governance: An International Review, Vol.15, Issue 6, pp. 1394-1412.

Pyo, G., and Lee, H. Y. (2013), "The Association between Corporate Social Responsibility Activities and Earnings Quality: Evidence from Donations and Voluntary Issuance of CSR Reports", Journal of Applied Business Research (JABR), Vol. 29, Issue 3, pp. 945-962.

Rashid, A. (2018), "The Influence of Corporate Governance Practices on Corporate Social Responsibility Reporting", Social Responsibility Journal", Available at: https://doi.org/10.1108/SRJ-05-2016-0080.

Reverte, C. (2009), "Determinants of Corporate Social Responsibility Disclosure Ratings by Spanish Listed Firms", Journal of Business Ethics, Vol. 88, Issue 2, pp.351–366.

Rezaee, Z. (2016), "Business Sustainability Research: "A Theoretical and Integrated Perspective", Journal of Accounting Literature, Vol. 36, pp. 48-64.

Samaha, K., Khlif, H., and Hussainey, K. (2015), "The Impact of Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosure: A Meta-Analysis", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, Vol. 24, pp. 13-28.

Setiany, E., Hartoko, S., Suhardjanto, D., and Honggowati, S. (2017), "Audit Committee Characteristics and Voluntary Financial Disclosure", Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 6, Issue 3, pp. 239.

Sufian, M., and Zhan, M. (2013),"Ownership Structure and Corporate Social Responsibility Disclosure in Bangladesh", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 3, Issue 4, pp. 901-909.

Thornton, G. (2008), "Corporate Social Responsibility: A Necessity not a Choice", International Business Report, New York- USA.

الملاحق

ملحق رقم (1)

مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات

الرقم	بنود الإفصاح
	المعلومات البيئية
1	السياسة البيئية بما في ذلك حماية البيئة وبرامج مكافحة التلوث (الهواء، الماء، الأرض، الضوضاء، والبصرية)
2	الأنشطة والتبرعات لتعزيز الوعي البيئي ودعم الإجراءات العامة والخاصة لحماية البيئة
3	الإلتزام بالقوانين واللوائح التلوث، والتعاون مع السلطات والوكالات البيئية
4	برامج البحث والتطوير البيئية
5	إستخدام آلات تقلل من تلوث البيئة (مثل الألواح الشمسية ومرشحات الهواء)
6	الحفاظ على الطاقة وكفاءتها
7	الحفاظ على المياه وإعادة تدويرها
8	الحفاظ على المواد وإعادة تدويرها (مثل مواد الإدخال والتعبئة والتغليف)
9	التخلص من النفايات والمياه الصناعية بطريقة سليمة
10	مشاريع زراعة الأشجار والمناظر الطبيعية
11	المراجعة البيئية (أي تقييم طرف ثالث مستقل لمدى إلتزام الشركة بالقوانين واللوائح)
12	تقييم الموردين البيئيين (أي فحص الموردين بإستخدام المعايير البيئية)
13	الشهادات والجوائز البيئية
	معلومات الموارد البشرية
14	عدد الموظفين في الشركة
15	برامج تطوير وتدريب الموظفين وعدد الموظفين الذون شاركوا فيها
16	تطبيق إجراءات وشروط الصحة والسلامة المهنية في مكان العمل
17	التأمين الصحي للموظفين
18	المساهمة في الضمان الاجتماعي للموظفين
19	مكافآت نهاية الخدمة (مثل صندوق إدخار الموظفين)
20	القروض المقدمة للموظفين
21	سياسة الشركة في التوظيف والتعيين والترقية (أي توفير فرص متساوية للعمل)

الرقم	بنود الإفصاح
22	الأجر العادل (أي مستويات عادلة للرواتب والأجور فيما يتعلق بالحالة العامة للإقتصاد وأرباح الشركة)
23	برامج رعاية الموظفين (مثل السكن/ النقل/ والوجبات)
24	توفير الأنشطة والمرافق الترفيهية للموظفين
25	المكافئات النقدية وغير النقدية والحوافز والمنح للموظفين
26	الأمن الوظيفي (أي إستقرار وظائف العمال ومستقبل الشركة)
27	التعاون مع النقابات العمالية
	معلومات التفاعل مع المجتمع المحلي
28	التبرعات والمنح الخيرية (مثل الأعمال الخيرية العامة)
29	المشاركة المباشرة في مشاريع الخدمة المجتمعية وبرامج التطوع (مثل منع الجريمة/ محو الأمية)
30	التبرعات المقدمة إلى البرامج الصحية ومؤسسات الصحة العامة
31	التبرعات للبرامج التعليمية والمؤسسات التعليمية العامة
32	التبرعات المقدمة إلى البرامج الحكومية والمؤسسات العامة وحملاتها (مثل التبرعات إلى البلديات المحلية)
33	تقديم برامج تدريبية للطلاب
34	رعاية الأنشطة الرياضية والفنية والثقافية والترفيهية
35	خلق فرص عمل وتنمية مهارات
36	توظيف المرأة والأقليات والأشخاص ذو الإحتياجات الخاصة
	معلومات المنتجات/ الخدمات للعملاء
37	معلومات عن نوعية وسلامة المنتجات والخدمات المقدمة للعملاء (مثل الإلتزام بمعايير الجودة ISO)
38	برامج البحث والتطوير المتعلقة بمنتجات وخدمات الشركة (أبحاث السوق/ كفالة المنتج)
39	ممارسات التسويق والإعلان العادلة (أي الترويج الصادق لتقديم معلومات واقعية وموضوعية عن منتجات وخدمات الشركة)
40	خدمة العملاء والإستجابة لشكاوى العملاء، والتركيز على رضا العملاء
41	خدمة العملاء إلى ما بعد البيع (مثل ضمان المنتج)
42	الإلتزام بقوانين ولوائح حماية المستهلك

ملحق رقم (2)

متغيرات الدراسة وطرق قياسها

المتغيرات	رمز المتغير	تعريف وطريقة قياس المتغير
المتغير التابع:		
مستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات	CSRDL	يقاس بإستخدام مؤشر تجميعي للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات وذلك بإعطاء قيمة (1) لكل بند تفصح عنه الشركة وقيمة (0) لخلاف ذلك وبقسمة عدد البنود التي أفصحت عنها الشركة على ما ينبغي للشركة أن تفصح عنه والتي تمثل عدد البنود الكلية التي يتضمنها مؤشر الإفصاح وصولاً لنسبة الإفصاح الاجتماعي لكل شركة
المتغيرات المستقلة:		
تركز الملكية	OWN_CON	ويقاس بنسبة الأشخاص الذون يمتلكون نسبة 5% فأكثر من أسهم الشركة
حجم لجان التدقيق	ACSIZE	يعبر عن عدد أعضاء لجان التدقيق، ويقاس بعدد أعضاء لجان التدقيق المنتخبين من قبل مجلس الإدارة.
إستقلالية أعضاء لجان التدقيق	ACIND	يعبر هذا المتغير عن عدد الأعضاء المستقلين في لجان التدقيق، ويقاس بنسبة عدد أعضاء لجان التدقيق المستقلين في اللجان إلى إجمالي عدد أعضاء لجان التدقيق.
الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجان التدقيق	ACFEXP	هو عبارة عن عدد الأعضاء الذون يحملون مؤهل محاسبي أو مالي في لجان التدقيق، ويقاس بنسبة عدد الأعضاء الذون يحملون مؤهل محاسبي أو مالي إلى إجمالي عدد أعضاء لجان التدقيق.

المتغيرات	رمز المتغير	تعريف وطريقة قياس المتغير
اجتماعات لجان التدقيق	ACMEET	يعبر هذا المتغير عن نشاط وفعالية أداء لجان التدقيق، ويقاس بمتغير وهمي حيث يعطى الرقم (1) في حالة أفصحت الشركة عن عدد اجتماعات لجان التدقيق خلال السنة والرقم (0) لخلاف ذلك.
ملكية أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة	ACOWN	يعني نسبة إمتلاك أعضاء لجان التدقيق لأسهم الشركة، وتقاس بمجموع الأسهم العادية المتداولة التي يمتلكها أعضاء اللجان إلى عدد الأسهم المتداولة للشركة.
سلطة لجان التدقيق	ACAUTH	يقاس بمتغير وهمي حيث يعطى الرقم (1) في حالة الإفصاح عن سلطة لجان التدقيق والرقم (0) لخلاف ذلك.
نوع القطاع	SECTYPE	يُعد متغيراً في شرح تنوع القطاعات لمستوى الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات، ويتم قياسه بإعطاء الرقم (1) للقطاع الصناعي والرقم (0) للقطاع الخدمي.
حجم شركة التدقيق	AFSIZE	يعبر عن الشركة التي قامت بعملية التدقيق فيما إذا كانت من شركات التدقيق الكبرى Big4)) أم لا، ويقاس بمتغير وهمي حيث يعطى الرقم (1) إذا كانت شركة التدقيق من شركات التدقيق الكبرى Big4)) والرقم (0) لغير ذلك.
العائد على حقوق الملكية	ROE	ويقاس بقسمة صافي الربح على إجمالي حقوق الملكية.
حجم الشركة	FSIZE_Log	ويقاس من خلال لوغاريتم إجمالي الأصول
الرافعة المالية	FLEV	يعبر عنه بنسبة المديونية، ويقاس من خلال قسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول.